

## كيف سيتعايش التونسيون مع مغامرة رفع الدعم؟



رياض بوعزة  
كاتب وصحافي  
تونسي

هش، ليس لأن البلد لا يملك موارد أو قوانين، بل بسبب سوء إدارة الأزمة ومناخ الاحتجاجات المطالبة، وبسبب الضغوطات التفكيرية جديداً في التخلص من صداد دعم المواد الأساسية، مثل الزيت النباتي والسكر والحبوب ومشتقاتها، وكذلك تخفيف دعم بعض الخدمات كالتنقل أمراً حتمياً. فيند الدعم يلتهم سنوياً قرابة 3.4 مليار دينار (1.24 مليار دولار) منها 880 مليون دولار لدعم السلع الأساسية و220 مليوناً لدعم النقل و150 مليون دولار لدعم المحروقات من ميزانية سنوية تتراوح بين 35 و41 مليار دينار (12.8 و15 مليار دولار) في المتوسط وذلك استناداً إلى الميزانيات التي تم اعتمادها في السنوات العشر الماضية. وهذا المبلغ ولو أنه بسيط إلا أنه بات يثقل كاهل الدولة التي لم تعد لديها مصادر دخل مستدامة. وبقراءة بسيطة للأرقام يتضح أن تمويل الدعم ليس مشكلة في حد ذاتها لأنه لا يشكل إلا 12 في المئة فقط من حجم الميزانية السنوية قياساً ببنود أخرى، بل المشكلة تكمن في غياب الحكومة وعدم القدرة على إدارة أموال الدعم بحيث يتم توجيهها بكفاءة وفعالية إلى الطبقة الفقيرة بشكل مباشر، وهو الذي يجعل السلطات تخلق منه هاجساً.



### الحكومة قد تجد نفسها في مواجهة ضغوط التونسيين لزيادة رواتبهم بتعلة أنها لم تعد كافية لمواجهة لهيب الأسعار

ثم إن توجه تونس إلى المؤسسات المالية المانحة للاقتراض بشروط صندوق النقد الدولي في هذه الحالة، هو الذي يدفع كل الحكومات المتعاقبة إلى التفكير في عدم تمويل بند الدعم مستقبلاً لتقليل العجز على أن يتم البحث عن صيغة أخرى تتم من خلالها مساعدة التونسيين. إن الحديث عن إصلاح منظومة الدعم، الذي ظهر بوضوح منذ أن لجأت تونس إلى صندوق النقد مرتين في 2013 ثم في 2016 ولم تتمكن من إكمال البرنامج المتفق عليهما، يتطلب اليات حكومية متطورة، توفق بين الضغط المالي المفروض على ميزانية الدولة، والاحتياجات الفعلية للغات الاجتماعية الفعالة. ويبدو هذا الأمر غير ملموس حتى اليوم. معظم الدراسات الميدانية التي قامت بها منظمات غير حكومية مثل "إننا فقط" أو "البوصلة" تتماشى مع بيانات وإحصائيات المعهد الوطني للإنتاج التابع لوزارة التجارة، والتي تؤكد أن قرابة 80 في المئة من مخصصات بند الدعم لا تذهب إلى مستحقيها في نهاية المطاف، وهذه النسبة العالية تجعل فاعلية هذه المنظومة محدودة وتزيد من الشكوك حولها. المؤكد أن سياسة رفع الدعم ستقابل بسخط من الشارع التونسي إن لم تحاول السلطات إقناع التونسيين بجديتها. والأخطر من ذلك أن الحكومة ستجد نفسها مجبرة على مقاومة حشود الغاضبين حينما يضعفون عليها من أجل زيادة رواتبهم مرة أخرى بتعلة أنها لم تعد كافية لمواجهة لهيب الأسعار.

قرار رفع الدعم عن السلع الأساسية في تونس، والذي يعد من أبرز مطالب المانحين الدوليين وخاصة صندوق النقد الدولي لتتفيد برنامج إصلاح مؤلم لتعديل أوتار الاختلالات المالية، ومهما كانت تبريرات الحكومة حوله، فإنه يشكل صداداً لشريحة واسعة من المواطنين في ظل معاناتهم أصلاً من ارتفاع الأسعار وتوسع رقعة الفقر وطوابير العاطلين عن العمل وتلاشي الطبقة الوسطى، كما أنه يهدد بإثارة النقابات والاحتقان الاجتماعي.

بالرغم من أن هذا البند ليس بحجم الإنفاق على بند فاتورة الرواتب الذي يلتهم ثلث الميزانية العامة كل عام، إلا أن تقليصه في مرحلة لاحقة يمكن أن يوفر أموالاً كثيرة للدولة هي في حاجة إليها لتسيير شؤونها لاسيما وأن تونس تمر بمرحلة اقتصادية حرجة وتسعى بكل جهد للخروج من نفق أزمتها الخائفة.

قد ينسحب هذا الإجراء عكسياً، لصالح المواطنين، وذلك بخلق نفس نوعي لدى التونسيين المهتمين بسبب غلاء المعيشة بضرورة ترشيد الاستهلاك والتقليص قدر المستطاع من هدر المال (الرواتب في أغلب الأحيان)، كما يحصل مع مادة الخبز، على سبيل المثال، حيث تشهد البلاد إلتفاف أطنان من هذه المادة كل عام رغم الرقابة الصارمة في توزيع مادة الطحين على المخازن.

لكن هل تبدو مسألة تعايش التونسيين مع مغامرة تقليص مستوى تمويل الدعم حتى التخلص منه نهائياً بحلول 2024 سهلة؟

بعد أن اتخذت حكومة هشام المشيشي بداية شهر يونيو الجاري أولى الخطوات في هذا المسار عبر الزيادة في أسعار بعض السلع والخدمات لتمويل جزء من عجز الميزانية، والمتوقع أن يبلغ بنهاية العام الجاري قرابة 7 في المئة بعد أن وصل إلى مستوى 11.5 في المئة بنهاية 2020، سيجد معظم التونسيين أنفسهم بعد أشهر قليلة أو ربما بعد أسابيع، في وضع حرج للغاية لأن قدراتهم الشرائية ستضمحل مع مرور الوقت. سياسة الدعم ارتكزت طيلة سنوات على آلية التوفيق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي بحيث يكون وضع خطط التمويل في شكل نسب قصوى يتم تقديرها في مرحلة أولى لمدة خمس سنوات ضمن المخططات الخماسية للتنمية بالنظر إلى الإيرادات التي تخطط الدولة لتحقيقها، وفي مرحلة ثانية، يتم ضبط نفقات هذا البند ضمن الميزانية العامة السنوية للدولة في مستوى لا يمس من التوازنات المالية للبلاد.

وقال أردوغان إن المسؤولين الأتراك يجرون محادثات مع ألمانيا وروسيا بشأن السياحة هذا الصيف، وإنه سيلتقي برئيس الوزراء البريطاني بورييس جونسون في قمة حلف شمال الأطلسي هذا الشهر لمناقشة الأمر. وبقي إصرار أردوغان على تحجّب معدلات الفائدة المرتفعة من التوابل في سياسات تركيا. ووصف الأمر في إحدى المرات بأنه "أم وأب كل الشرور"، وشدد مجدداً في يناير على أنه "معارض تماماً" لرفع معدلات الفائدة.

وأشار رئيس البنك المركزي الجديد قافجي أوغلو في مقال في فبراير إلى أن معدلات الفائدة المرتفعة تقود "بشكل غير مباشر" إلى ارتفاع مستوى التضخم.

## مصر تنشئ متاحف في المناطق الشاطئية لإنعاش السياحة

### القاهرة تتوقع تعافي القطاع في غضون عام شريطة فاعلية اللقاحات



السياحة رئة حياة

النقل الميماوات الفرعونية في أبريل الماضي، بهدف المساهمة في الترويج للسياحة المصرية.

وأضاف لـ"العرب" أنه "تم بث اللقاء عبر المنصات الإلكترونية المختلفة بمشاركة غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وغرفة التجارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يعزز من فتح آفاق جديدة للمقصد السياحي المصري إقليمياً وعالمياً".

وتدرس وزارة السياحة المصرية عروضاً من شركات خاصة لإدارة وتقديم الخدمات في عدد من مناطق الجذب السياحي، منها إدارة وتقديم الخدمات في معابد الكرنك وفيلة وادي الملوك وأوسمبل بجنوب مصر، إلى جانب قلعة صلاح الدين الأيوبي التي تقع في مواجهة جبل المقطم بوسط القاهرة ومنطقة باب العزب الملاصقة للقلعة.

وقال باسم حلقة نقيب السياحيين، إن "تنوع المتاحف وزيادة انتشارها بالمدن الساحلية، يبرهن عن اهتمام الحكومة بالاستثمار السياحي، وهو توجه جديد يعزز من تدفق السياحة الوافدة إلى المدن الشاطئية ويزيد نسب الإشغال بالفنادق، ويفتح الباب أمام ارتفاع الاستثمار الفندقي للفترة المقبلة".

وأضاف لـ"العرب" أن المتاحف الشاطئية تسهم إلى جانب زيادة الدخل السياحي في توفير فرص عمل للشباب بمختلف المجالات السياحية، وتعزز تنافسية مصر أمام الدول المنافسة سياحياً في دول حوض البحر المتوسط، لاسيما أن مصر تتمتع بمناخ معتدل طوال العام، ولديها العديد من الشواطئ، فضلاً عن قرب المسافة بينها وبين دول أوروبا. ويعد المقصد السياحي المصري الأبرز بين الأسواق السياحية المنافسة، ومن ثم فإن التركيبة الجديدة تعزز من

وتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

وتتوقع خالد العناني وزير السياحة والآثار المصري تعافي المقصد السياحي المصري بحلول العام المقبل شريطة فعالية اللقاحات المضادة لوباء كورونا وسرعة توزيعها عالمياً، وبالتالي نجاح مصر في تطعيم عدد كبير من المواطنين.

تقطعت القاهرة إلى أسلوب جديد لدمج السياحة الشاطئية الأوسع انتشاراً بالسياحة الثقافية لتعزيز مقومات الجذب لمقصدها السياحي، وشرعت في تنفيذ خطة لتدشين عدد من المتاحف الخاصة بالآثار القديمة في عدد من المدن الشاطئية أملاً في تنوع مصادر المتعة لزيادة أعداد الزوار وتحقيق إيرادات أكبر مستقبلاً.

محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - عملت الحكومة المصرية على افتتاح متاحف جديدة في المناطق الشاطئية لتعزيز الجاذبية السياحية في البلاد، عبر عرض مجموعة من الآثار الفرعونية، في مقدمتها شرم الشيخ والغردقة على البحر الأحمر، مستفيدة من عودة السياحة الروسية بعد توقفها منذ سقوط الطائرة الروسية فوق صحراء سيناء عام 2015.

ويتسق هذا التوجه مع استحواد السياحة الشاطئية على نحو 85 في المئة من حجم السياحة المصرية، وتامل الحكومة من تلك الخطوة تعظيم الحوافز أمام السائحين في ظل استمرار جائحة كورونا والقيود التي فرضتها على الحركة والتنقل بين المدن.

وتحاول القاهرة استنساخ بعض التجارب العالمية وسمحت لأول مرة للقطاع الخاص بالاستثمار في المتاحف، وطبقت التجربة في متحف مدينة الغردقة السياحية، الذي يعد أول متحف بالتعاون بين وزارة الآثار والقطاع الخاص بنظام اقتسام الأرباح بالشراكة بين الطرفين. وتدعم السياسة الجديدة فرص إتاحة جميع أنواع السياحة في مكان واحد، بما يضمن فترات إقامة أطول للسائحين ومضاافة عوائد الليالي السياحية.

وافتححت الحكومة مؤخراً متحفين للآثار في مطار القاهرة الدولي لخدمة مسافري الترانزيت وتعريفهم بالحضارة القديمة، أملاً في لفت الانتباه إلى إمكانية استقطاب بعضهم لقضاء ليالٍ سياحية في البلاد.

ويصل عدد المتاحف في مصر إلى نحو 72 متحفاً للفن والتاريخ كان يزورها حوالي 4 ملايين زائر سنوياً، يستحوذون على نحو 12.7 في المئة من العدد الإجمالي لرواد سياحة التزهة في متاحف الفن والتاريخ والعلوم الطبيعية وحدائق الحيوانات والأسماك والنباتات، والبالغ عددهم نحو 32.3 مليون زائر سنوياً.

وسجلت عوائد الاقتصاد المصري من السياحة وفقاً لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي الحالي نحو 1.7 مليار دولار، مقارنة بنحو 7.2 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام المقارنة السابق قبل أزمة كورونا.

## تهاو قياسي لليرة التركية أمام الدولار

وتتعارض تماماً مع مقاربات الخبراء العلمية التي تركز على أن رفع سعر الفائدة يبطئ التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

8.88 ليرة قيمة سعر صرف العملة التركية مقابل الدولار وهو أعلى تراجع منذ بداية عام 2021

وكان الرئيس التركي قد أقال المحافظ السابق المتشدد في المسائل النقدية ناجي إقبال في مارس الماضي، مما أدى إلى انخفاض الليرة 12 في المئة مقابل الدولار في أسبوع. وتعرضت الليرة، وهي أسوأ العملات أداءً بين الأسواق الناشئة هذا العام، لضربة أخرى الأسبوع الماضي بسبب مخاوف بشأن التضخم العالمي والانتخابات المبكرة في تركيا.

الذي يتوقع البنك أن يتراجع بعدما ارتفع لأكثر من 17 في المئة مع انخفاض الليرة.

وأدت تعليقات أردوغان، الذي يصف نفسه بأنه "عدو أسعار الفائدة"، إلى انخفاض سعر الليرة التي تعرّضت بالفعل لضغوط الأسبوع الماضي إلى مستويات قياسية جديدة مقابل الدولار.

وتراجعت العملة التركية أكثر من أربعة في المئة إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 8.88 ليرة مقابل الدولار بعد تعليقات أردوغان، وهو أعلى تراجع لها منذ بداية العام الجاري حينما كانت عند مستوى 7.1 ليرة لكل دولار.

وتسببت دعوات الرئيس التركي المتكررة إلى خفض تكاليف الاقتراض وإقالته المفاجئة لآخر ثلاثة محافظين للبنك المركزي، في تراجع مصداقية البنك بشدة. ويجمع خبراء على أن سياسة أردوغان النقدية سياسية صرفة

إسطنبول - أربكت تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أن بلاده بحاجة إلى خفض أسعار الفائدة وأنه تحدث إلى محافظ البنك المركزي بشأن هذه القضية، سوق صرف الليرة والتي تدرجت إلى مستويات غير مسبوقه مقابل الدولار، هي الأعلى خلال السنوات الأربع الماضية.

ونقلت قناة "تي.آر.تي" الإخبارية خلال مقابلة مع الرئيس أردوغان في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء قوله "تحدثت إلى محافظ البنك المركزي اليوم، نحتاج بالتأكيد إلى خفض أسعار الفائدة".

وأضاف "نحتاج من أجل ذلك أن نرى أسعار الفائدة تبدأ في الانخفاض في يوليو وأغسطس"، مضيفاً أن ذلك من شأنه أن يرفع العبء على الاستثمارات. وأبقى المركزي التركي الشهر الماضي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 19 في المئة كما كان متوقعا، وجدد تعهده بإبقائه فوق معدل التضخم

